



السوق الموازية للنقد الاجنبي - الدينار الليبي مقابل الدولار الامريكى

*المبروك عبدالله محمد مسعود¹ و خالد علي العجيلي المحجوبي²

¹ قسم الاحصاء، كلية العلوم، جامعة الزاوية، ليبيا

² قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة صبراتة، ليبيا

الكلمات المفتاحية:

السوق الموازية
النقد الاجنبي
الدولار الأمريكي
الدينار الليبي

المخلص

يهدف هذا البحث الى القاء الضوء على السوق الموازية للنقد الاجنبي في ليبيا وتطورها، ومحددات الطلب والعرض على النقد الاجنبي بهذه السوق. واعتمدت هذه الدراسة المنهج التحليلي الوصفي لدراسة التطورات التي طرأت على سعر الصرف بالسوق الموازية للنقد الاجنبي في ليبيا. حيث استخدمت هذه الدراسة بيانات سنوية لمتوسط سعر الصرف في السوق الموازي للفترة 1970-2020م تم تجميعها من عدة مصادر. وأيضاً استخدمت بيانات توضح مساهمة القطاع النفطي والقطاع غير النفطي كنسبة مئوية للنتائج المحلي الإجمالي للفترة 1969-2017م. كما تمت الاستعانة بالبيانات الخاصة بالمتوسط السنوي لسعر برميل النفط الخام الأمريكي بالدولار الأمريكي خلال الفترة 1970-2017م بالاسعار الجارية وكذلك وفقاً للاسعار المعدلة باستخدام مؤشر أسعار المستهلك لإسعار شهر فبراير 2021م. وأشارت نتائج الدراسة الى أن السوق الموازية في ليبيا بدأت بالظهور في حقبة الثمانينات، ثم توسعت مع بداية التسعينيات. هذا وقد نجحت السياسة الاقتصادية التي اتبعتها الدولة في نهاية فترة التسعينيات وحتى عام 2003م في معالجة السوق الموازية، حيث استقر سعر الصرف وتقريباً اختفى السوق الموازي، ثم عادت السوق الموازية الى الظهور مجدداً في سنة 2011م. واشتدت قوتها مع بداية مرحلة اغلاق الحقول والموانئ النفطية الليبية الخاصة بتصدير النفط ومشتقاته في عام 2014م، وايضاً مع بداية عام 2020م. وقد أشارت النتائج الى أن تقلبات اسعار النفط في الاسواق الدولية والتقلبات في الكميات المصدره منه تعتبر من المحددات المهمة للطلب والعرض على النقد الاجنبي في السوق الموازية في ليبيا.

The parallel market for foreign exchange - the Libyan dinar against the US dollar

*E. Masaoud^a, K. Almhjobe^b

^aStatistics department, Faculty of Science/Zawia University, Libya

^bEconomic department, Faculty of Economic and Political Science /Sabratha University, Libya

Keywords:

Parallel Market
Foreign Exchange
The US Dollar
The Libyan Dinar

ABSTRACT

This research aims to shed light on the parallel market for foreign exchange in Libya while highlighting development. Then it addresses the determinants of demand and supply of this market. This study adopted the descriptive-analytical approach to study the growth in the parallel market exchange rate in Libya. Annual data on the average exchange rate in the Libyan parallel market during 1970-2020 were collected and combined. In addition, we used data representing the contribution of the oil sector and the non-oil sector as a percentage of the gross domestic product during 1969-2017. We used current and adjusted annual average price data on US crude oil per barrel during 970-2017. The results indicated that the parallel market in Libya began to appear in the eighties, then it is expanded in the early nineties. The economic policy pursued by the government at the end of the nineties until 2003 succeeded in addressing the parallel market, as it settled and almost disappeared. Then it reappeared in 2011. Its strength intensified in 2014, during the closing of the oil fields and ports for the oil export. The parallel market reappeared again at the beginning of 2020. The results indicated that fluctuations in oil prices in international markets and instability in the quantities

*Corresponding author:

E-mail addresses: emasauod@gmail.com , (K. Almhjobe) khalid.ahmed@sabu.edu.ly

Article History : Received 10 May 2021 - Received in revised form 28 August 2021 - Accepted 15 September 2021

exported from it are considered important determinants of demand and supply of foreign exchange in the parallel market in Libya.

المقدمة

يوصف الاقتصاد الليبي بأنه اقتصاد ريعي بامتياز، وذلك لإعتماده على مورد واحد وهو النفط ومشتقاته بشكل مفرط، بالإضافة إلى مروره بالعديد من الأزمات الاقتصادية مثل انهيار أسعار النفط خلال فترة الثمانينات والتسعينات، والأزمات الأمنية والسياسية خلال العشر سنوات الأخيرة، التي أدت إلى إنقسام سياسي ومؤسسي وكذلك تعثر مساعي الإصلاح السياسي والأمني والاقتصادي، والحروب والانقسامات؛ مما تسبب في مزيد من الهدر في الموارد الاقتصادية لهذا البلد، بالإضافة إلى تدهور أسعار النفط في الأسواق العالمية وتدهور الكميات المصدره منه نتيجة للحروب والصراعات التي تسببت في توقف الإنتاج النفطي لفترات متفاوتة منذ سنة 2013م وكان آخرها في بداية عام 2020م، في حين شهدت الإيرادات الأخرى غير النفطية انخفاضات متتالية ومتتابة؛ الأمر الذي أدى إلى انخفاض الناتج القومي الإجمالي للاقتصاد الليبي بمعدلات غير مسبوقه أدت إلى تدهور النمو الاقتصادي، وتأثرت العملة المحلية بكل هذه المؤثرات والأحداث المتتابة، حيث تدهورت قيمة الدينار مقابل غيرها من العملات الأخرى في السوق الموازية، نتيجة لقوى الطلب والعرض والمضاربة والخلل في ميزان المدفوعات، وهذه الأوضاع الاقتصادية الصعبة مجتمعة أدت إلى ظهور وتنامي سوق (سوداء) موازية للنقد الأجنبي، وهو الأمر الذي تطلب من صانعي السياسات ومتخذي القرارات اتباع سياسات اقتصادية بهدف علاج هذه الاختلالات التي استمرت ودون جدوى منذ فترات ليست بقصيرة، مما ترتب عنها ظهور العديد من المشاكل والظواهر الاقتصادية المتتابة، كالتضخم والبطالة وارتفاع قيمة الدين العام المحلي والزيادة في عرض النقود خارج القطاع المصرفي، ولعل ما يهمننا في هذا البحث هو التعرف على السوق الموازية للنقد الأجنبي في ليبيا وإنعكاساتها على الحياة الاقتصادية المعاشية؟، وذلك من خلال استعراض التغيرات والتقلبات في قيمة الدينار الليبي مقابل الدولار الأمريكي، مع محاولة التعرف على أهم محددات الطلب والعرض على النقد الأجنبي في ليبيا.

اشكالية الدراسة

إن ما مرت به ليبيا من تغيرات جوهرية في نظامها السياسي والاقتصادي، وما تشهده عملتها المحلية من تدهور أمام العملات الدولية وظهور وتنامي سوق موازية للنقد الأجنبي، حيث شهدت هذه السوق تطورات تعكس في حقيقتها العديد من المشاكل والظواهر الاقتصادية المتتابة، كالتضخم والبطالة وارتفاع قيمة الدين العام المحلي والزيادة في عرض النقود خارج القطاع المصرفي. وهو ما يعني وجود مشكلة اقتصادية عميقة تتطلب البحث والدراسة، حيث يأتي هذا البحث في محاولة للإجابة على سؤال رئيسي يقول: ما هي طبيعة السوق الموازية للدولار الأمريكي في ليبيا وإنعكاساتها على الحياة الاقتصادية المعاشية؟ وما هي تطورات سعر الصرف في السوق الموازي في ليبيا؟ وماهي محددات الطلب والعرض على النقد الأجنبي بهذا السوق؟.

أهداف الدراسة

إن هذه الدراسة تهدف إلى:

1- إلقاء الضوء على العملة الليبية وطبيعة سياسة سعر الصرف في ليبيا.

- 2- تسليط الضوء على السوق الموازي للنقد الأجنبي في ليبيا.
- 3- التعرف على أهم محددات الطلب والعرض على النقد الأجنبي بالسوق الموازي.
- 4- الخروج بمجموعة من النتائج واقتراح توصيات مناسبة على صانعي السياسات الاقتصادية.

بيانات الدراسة

تعتمد هذه الدراسة على بيانات سنوية لمتوسط سعر الصرف في السوق الموازي للفترة 1970-2020م تم تجميعها من عدة مصادر. أولاً بيانات تغطي الفترة الزمنية 1980-2010م مأخوذة من دراسة للباحث سند حسين [1]، ثانياً بيانات تغطي الفترة 2011-2017م مأخوذة من مصرف ليبيا المركزي (بيانات غير منشورة)، ثالثاً بيانات تغطي الفترة 2018-2020م وتمثل تجميع شخصي من المتعاملين بالسوق. تعتمد هذه الدراسة أيضاً على بيانات منظمة الاسكوا [2] التي توضح مساهمة القطاع النفطي والقطاع غير النفطي كنسبة مئوية الناتج المحلي الإجمالي للفترة 1969-2017م لكل ثلاث سنوات. وايضاً ونظراً لعدم توفر بيانات كافية ودقيقة على أسعار النفط الليبي خلال فترة الدراسة، تم الاستعانة بالبيانات الخاصة بالمتوسط السنوي لسعر برميل النفط الخام الأمريكي بالدولار الأمريكي خلال الفترة 1970-2017م بالأسعار الجارية وكذلك وفقاً للأسعار المعدلة باستخدام مؤشر أسعار المستهلك لأسعار شهر فبراير 2021م الصادرة عن مكتب العمل الأمريكي [3]. كمؤشر على تقلبات أسعار النفط الليبية، مع الأخذ في الاعتبار الاختلاف الطفيف في أسعار النفط الليبي عن الخام الأمريكي.

منهجية الدراسة

تعتمد هذه الدراسة المنهج التحليلي الوصفي في دراسة التطورات التي طرأت على سعر الصرف في السوق الموازية للنقد الأجنبي من خلال عرض وتحليل البيانات المنشورة في النشرات والدراسات والتقارير الدولية والمحلية وبما يتوافق واهداف الدراسة. حيث تم الاعتماد على الأشكال البيانية لتوضيح تطور المتغيرات الاقتصادية الكلية قيد الدراسة. وذلك من خلال المحاور الآتية:

- الدراسات السابقة
- نبذة تاريخية عن العملة الليبية.
- سياسة سعر الصرف في ليبيا.
- السوق الموازي للنقد الأجنبي.
- تطور سعر الصرف في السوق الموازي الليبي.
- محددات الطلب والعرض على العملات الأجنبية بالسوق الموازية للنقد الأجنبي في ليبيا.
- الخاتمة وتشمل النتائج والتوصيات وبعض الاقتراحات.

الدراسات السابقة

الجزائر ومحاولة إنشاء رقم قياسي للقيمة التوازنية لسعر الصرف الحقيقي خلال الفترة (1970-2010م) وذلك حتى يمكن إستخراج وتحليل فترات عدم التوازن في سعر الصرف الحقيقي، وقد أكدت نتائج هذه الدراسة أن سياسة سعر الصرف المتبعة في الجزائر أدت إلى حدوث عدم توازن كبير خلال فترة الدراسة، والذي وفقاً للأدبيات الإقتصادية يُعتقد أنه يؤدي إلى حدوث أثاراً سلبية على الإقتصاد الجزائري.

وعموماً وبالإشارة إلى الدراسات السابقة والتي في غالبيتها أتت من منهجية الإقتصاد القياسي لتحليل العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية الكلية، فإن دراستنا هذه إتبعنا المنهج التحليلي الوصفي في دراسة التطورات التي طرأت على سعر الصرف في السوق الموازية للنقد الاجنبي. أيضاً إقتصرت دراستنا هذه على البيانات المتوفرة فقط ولم تأخذ في إعتبارها عدد من العوامل التي قد تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر في الطلب والعرض على النقد الاجنبي، مثل تمويل العلاج بالخارج والدراسة وخصوصاً على الحساب الخاص، وتمويل السياحة بالخارج للمواطنين الليبيين، وتحويلات العاملين بالخارج في السفارات والقنصليات والشركات الليبية بالخارج، وأجور العاملين الأجانب في ليبيا ممن يتقاضون مرتباتهم بالعملة الصعبة كموظفي السفارات والقنصليات الأجنبية وموظفي المنظمات والهيئات الدولية والعاملين بالشركات الأجنبية العاملة في ليبيا. أيضاً فقد اشارت دراسة شندي [4] ودراسة نورالدين [6] إلى دور عرض النقود في تذبذب اسعار الصرف، إلا أننا نعتقد إن عرض النقود يتأثر بالوفرة النقدية والتي بدورها قد تتأثر بأسعار النفط والكميات المصدرة منه وخصوصاً في ليبيا.

نبذة تاريخية عن العملة الليبية

أُستخدمت في ليبيا العديد من العملات عبر التاريخ، إذ كانت العملة التركية (الليرة العثمانية) هي عملة التداول الرسمية في فترة العهد التركي، واستمر ذلك حتى الاحتلال الإيطالي عام 1911م، حيث قامت إيطاليا آنذاك بتبديل العملة التركية وإحلال الليرة الإيطالية بدلاً عنها كعملة رسمية وقانونية للتعامل النقدي في ليبيا وتحقق ذلك في العام 1914م وبُدلت الليرة العثمانية الذهبية بما يعادل 22.78 ليرة إيطالية. وأستمرت تسوية المعاملات بالدفع بالليرة الإيطالية في ليبيا محلياً إلى نهاية الحرب العالمية الثانية وخروج إيطاليا من ليبيا. بعدها حل محل الليرة الإيطالية ثلاث عملات بديلة مقسمة على الولايات الثلاث، فكانت الليرة العسكرية (المال) مقبولة التداول في المنطقة الغربية من البلاد (ولاية طرابلس)، وفي المنطقة الشرقية (ولاية برقة) كان الجنيه المصري هو العملة المتداولة، أما في المنطقة الجنوبية فقد كان الفرنك الجزائري هو عملة التداول [8].

مع بداية استقلال الدولة الليبية عام 1952م، تم إصدار أول عملة ليبية موحدة قابلة للتداول في الرابع والعشرين من مارس 1952م؛ بجمع أنحاء البلاد لتحل بذلك بدلاً عن العملات التي كانت متداولة في الولايات الثلاث، وقد سميت العملة الليبية حين إصدارها بالجنيه الليبي الذي كان مساوياً للجنيه الإسترليني، إذ كان إصداره وإدارته في ذلك الوقت عن طريق لجنة مكونة من بريطانيين وليبيين، سميت بلجنة النقد.

سياسة سعر الصرف في ليبيا

تم تحديد سعر صرف الجنيه الليبي مقابل العملات الثلاث على أن يكون

رغم قلة الدراسات التي اهتمت بدراسة السوق الموازية للنقد الاجنبي في ليبيا، إلا أننا سوف نستعرض بعض الدراسات التي اشارت إلى السوق الموازية بشكل عام ومنها:

دراسة حسين، (2018م)

هدفت هذه دراسة حسين [1] إلى التحقق من عما إذا كان للكتلة النقدية تأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية - ممثلة بالنتائج المحلي الاجمالي والتضخم وسعر الصرف-ام لا، وذلك بأستخدام منهجيات الإقتصاد القياسي الحديثة. ومن ضمن نتائج هذه الدراسة، الإشارة إلى وجود سوقين للنقد الاجنبي في ليبيا وهما سوق رسمي يتحدد فيه سعر الصرف من قبل المصرف المركزي وسوق موازية (سوداء) يتحدد فيه سعر الصرف وفقاً لمتطلبات العرض والطلب.

دراسة شندي، (2006م)

هدفت دراسة شندي [4] إلى التعرف على السياسة المالية والنقدية وسعر الصرف وتحليل العوامل الاقتصادية المؤثرة في سعر الصرف بين الدينار العراقي والدولار الأمريكي باستخدام عرض النقود بمفهومه الواسع وسعر الفائدة والنتائج المحلي الإجمالي والإنفاق الحكومي والتضخم المحلي والأجنبي والموازنة الحكومية وميزان المدفوعات. بينت هذه الدراسة إن هناك عدة عوامل اقتصادية تؤثر على سعر صرف الدينار العراقي في السوق الموازية وأدت إلى تذبذب في اسعار صرفه، حيث كان لعرض النقود الدور الحاسم فيها.

دراسة بورعدة، (2014)

هدفت دراسة بورعدة [5] إلى التعرف على الإقتصاد غير الرسمي في الجزائر (دراسة سوق الصرف الموازي) من حيث الأسباب الدافعة لانتشار هذه الظاهرة، حجمها، مظاهرها ووضعيتها الصعبة الصرف الموازي في الجزائر. أشارت نتائج هذه الدراسة إلى إن بداية ملامح ظهور السوق الموازي في الجزائر تفاق مع التوسع في الإنفاق ولجوء الدولة إلى فرض رقابة صارمة على الصرف في نهاية السبعينات. ثم تعزز وتنامي هذا السوق مع بداية الازمة البترولية عام 1986م. وقد لجأت الحكومة الجزائرية إلى إتباع برنامج الإنعاش والدعم الإقتصادي. واستخلصت الدراسة أن السوق الموازية للصرف تظل مصدراً لتوفير العملة الصعبة كون الحكومة الجزائرية عجزت عن اقامة مكاتب صرف رسمية وذلك لعدم تحرير الدينار الذي يكبح العملية.

دراسة نوالدين، (2013م):

هدفت دراسة نورالدين [6] إلى معرفة أثر عرض النقود بالمفهوم الواسع على سعر الصرف الرسمي للدينار الليبي مقابل الدولار الأمريكي، حيث تم تقدير نموذج قياسي يتضمن متغيرين: عرض النقود، وسعر الصرف للفترة الزمنية من 1970-2010م. وقد اشارت النتائج إلى وجود علاقة سببية في اتجاهين بين سعر الصرف وعرض النقود.

دراسة بن قدور، (2013م)

هدفت دراسة بن قدور [7] إلى تحليل محددات سعر الصرف الحقيقي في

نوفمبر لسنة 1994 رفع الهامش ليصبح 47.0% بحيث يصبح كل دينار يساوي 1.91 و.ح.س.خ. وخلال نفس العام أقر المصرف المركزي العمل بما يعرف "بالسعر التجاري" لاغراض معينة والذي استمر العمل به حتى 1999م.

وفي العام 1999م تم الغاء ما عرف "بالسعر التجاري" بقرار مجلس ادارة مصرف ليبيا المركزي رقم (6) لسنة 1999 وتم إستبداله ببرنامج "سعر الصرف الخاص المعلن" الذي تم بموجبه بيع النقد الاجنبي للاغراض الشخصية والتجارية عن طريق المصارف التجارية وشركات الصرافة، وفق الاسعار التي يحددها المصرف المركزي. وعلى هذا الاساس قام المصرف المركزي بتحديد سعر الصرف للدينار الليبي مقابل الدولار الامريكى بشكل قريب جداً من سعر الصرف في السوق الموازية في ذلك الوقت. حيث تم تحديد سعر بيع الدولار الامريكى بحوالى 3.34 دينار في عام 1999م بينما كان سعر صرف الدولار في السوق الموازية في ذلك الوقت 3.70 دينار. وقد استمر المصرف المركزي في تخفيض سعر الصرف الخاص المعلن بالتدريج الى 3.20 دينار ثم الى 3.10 دينار ثم الى 2.95 دينار ثم 2.50 دينار ثم الى 2.25 دينار وأستمر تخفيض سعر صرف الدولار الامريكى خلال عام 2000م، حيث تم تخفيض سعر بيع الدولار الى 1.80 دينار ثم 1.70 دينار للدولار ثم 1.60 دينار ثم 1.55 دينار للدولار. ثم قام مصرف ليبيا المركزي في 15 يونيو من العام 2001م، بتخفيض قيمة الدينار الليبي مقابل وحدة حقوق السحب الخاصة بنسبة 13.8%، ليصبح الدينار الليبي بذلك مساوياً 1.22 وحدة حقوق سحب خاصة بدلاً من 1.42 وحدة حقوق سحب خاصة في نهاية عام 2000م، هذا التعديل أدى إلى انخفاض الدينار الليبي أمام الدولار الأمريكي بنحو 18.5% [10]. واستمراراً للسياسات النقدية التي يمارسها مصرف ليبيا المركزي بهدف تحقيق النمو الاقتصادي، قام مع بداية العام 2002م بتعديل وتوحيد سعر صرف الدينار الليبي مقابل وحدة حقوق السحب الخاصة لتصبح دينار ليبي واحد مساوي 0.61 و.ح.س.خ. بدلاً من 1.22 و.ح.س.خ لكل دينار ليبي في نهاية العام 2001م، حيث نتج على عملية التعديل لسعر الصرف للدينار الليبي أمام وحدة حقوق السحب الخاصة أن انخفض الدولار الأمريكي بنحو 47% ليصبح 0.82 بدلاً من 1.55 في سنة 2001م. وفي 14-6-2003 قام مصرف ليبيا المركزي بتعديل سعر صرف الدينار الليبي، تم بموجبه احتواء ضريبة النهر الصناعي التي فرضت بواقع 15% على ما يفتح من اعتمادات مستنديه أو تحويلات خاصة، والتي كان لها أثر في حدوث تشوهات في الأسعار بسبب استثناء بعض الجهات من هذه الضريبة ليصبح سعر صرف الدينار الليبي بموجب هذا التعديل مساوياً 0.5175 وحدة حقوق سحب خاصة بدلاً من 0.61 و.ح.س.خ.، ويطبق على مختلف الأغراض والجهات دون استثناء. أدى هذا التعديل إلى انخفاض سعر صرف الدينار أمام معظم العملات الأجنبية حيث انخفض سعر صرف الدينار أمام الدولار بنحو 7% ليصبح 0.77\$ بدلاً من 0.82\$ في عام 2002م [11]. اي ان سعر الدولار الواحد قد حدد عند حوالى 1.30 دينار. وأستمر العمل بهذا كسعر صرف رسمي للدينار الليبي حتى نهاية عام 2020م، حيث تم تخفيض قيمة الدينار الليبي لتصبح 0.156 وحدة حقوق سحب خاصة مقابل كل دينار ليبي، على

الجنه الليبي مساوياً 480 مال و97.5 قرش مصري و980 فرنك جزائري، وكانت لجنة النقد لجنة مؤقتة بتسيير الأمور النقدية والمصرفية للبلاد، حيث تم التأكيد على تبعية العملة الليبية لمنطقة الإسترليني، وكانت قيمة الجنيه الليبي مساوية للجنيه الاسترليني. وكل منهما يعادل 2.48828 جرام من الذهب الخالص، أو ما يعادل 2.80 من الدولارات الأمريكية [1]، حيث صدر قانون البنوك رقم (4) لسنة 1963م، الذي أكد على القيمة التعادلية للجنيه الليبي المعلنه لصندوق النقد الدولي سنة 1959م.

أعيد تسمية الجنيه الليبي في 1971/09/01م ليكون أسمه الدينار الليبي وبذات قوة الجنيه الليبي. وقد مارس مصرف ليبيا المركزي سياسة تعويم الدينار الليبي مقابل الدولار في حدود 4.4% وذلك في نهاية سبتمبر 1971م، مقارنة بالسعر التعادلي (1 دينار = 2.80 دولار) إلا أن مصرف ليبيا المركزي لم يعكس نسبة التعويم العالمية بالأسواق المالية الخارجية وذلك حفاظاً على عدم رفع أسعار الواردات، كذلك فإن عملية إيقاف تبادل الدولار بالذهب أثرت في كل العملات بما فيها الدينار الليبي الذي ارتفعت قيمته مقابل الدولار الأمريكي للفترة 72/71، ليلبغ هذا الارتفاع أكثر من 8%. وفي سنة 1973م تم فك إرتباط الدينار الليبي بالجنيه الاسترليني، وخروج ليبيا رسمياً من منطقة الاسترليني، حيث تم إعادة تثبيت قيمة الدينار الليبي بالدولار الأمريكي، بحيث يساوي الدينار الليبي 3.3778\$. واستمر ثبات قيمة الدينار الليبي بالدولار الأمريكي للفترة (1973-1986م) دون تغيير [9].

ومع بداية عام 1986م قامت السلطات الليبية بإبلاغ صندوق النقد الدولي بأنه اعتباراً من 28 مارس 1986م، سيتم ربط الدينار الليبي بحقوق السحب الخاصة بدلا من الدولار وبسعر واحد دينار ليبي=2.80 وحدة حقوق سحب خاصة (و.ح.س.خ.) وهذا السعر يعبر عن سعر الشراء وسعر البيع للدينار الليبي مقابل عملة حقوق السحب الخاصة التي يصدرها صندوق النقد الدولي. حيث مثل سعر الصرف الجديد (دينار ليبي = 2.80 و.ح.س.خ.) تخفيضاً لقيمة الدينار الليبي مقابل الدولار الأمريكي قدره 4.2%.

وفي 1-مايو-1986م حدد مصرف ليبيا المركزي الهامش المسموح به للتغيير في قيمة الدينار الليبي عن القيمة الرسمية الثابتة بالنسبة لحقوق السحب الخاصة وهي 7.25%، واعتباراً من هذا التاريخ فقد سمح للدينار الليبي بأن ينخفض إلى أدنى حد مسموح له وبالتالي أصبح الدينار الليبي مساوياً 2.61 من حقوق السحب الخاصة. لذلك فإن أسعار البيع والشراء للدينار الليبي مقابل الدولار الأمريكي وغيره من العملات أصبحت تقرر بناء على الحسابات اليومية التي يقوم بها الصندوق في تحديد العلاقة بين حقوق السحب الخاصة والدولار [9].

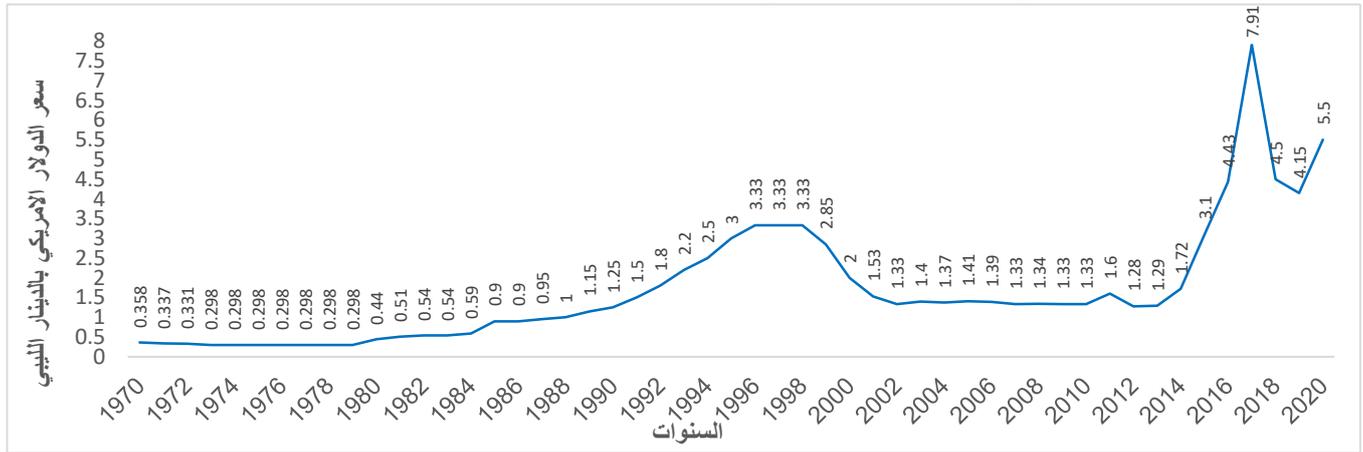
وفي عام 1992م جرى تعديل هامش تغيير قيمة الدينار الليبي تجاه وحدة حقوق السحب الخاصة ليصبح 10.65% بدلاً من 7.25% ليصبح الدينار الليبي يساوي 2.54 و.ح.س.خ. وفي شهر أغسطس لنفس العام تم رفع الهامش إلى 16.0% في محاولة لمواجهة الضغوط التي يتعرض لها الدينار بحيث أصبح كل دينار يساوي 2.21 و.ح.س.خ. وفي عام 1993م رفع الهامش إلى 25% ليصبح كل دينار=2.24 و.ح.س.خ.، وفي بداية شهر

يترتب عليه نشوؤ وازدهار سوق موازية للصرف. ويستعمل مصطلح السوق الموازي [13] او السوق السوداء او السوق غير الرسمية للنقد الاجنبي للاشارة الى سوق للتعامل في بيع وشراء النقد الاجنبي خارج المصارف والقنوات الرسمية المعتمدة من الدولة.

أن يبدأ العمل به اعتبار من بداية عام 2021م.

السوق الموازي للنقد الاجنبي

تُعرف سوق الصرف الموازية بأنها تلك السوق التي يتم فيها تبادل العملات الأجنبية دون الخضوع لرقابة السلطات النقدية [12]. فمن المتعارف عليه قيام السلطات النقدية بفرض قيود صارمة علي النقد الأجنبي خصوصاً في حالة محدودية المعروض منه او حالة زيادة الطلب عليه، الأمر الذي قد



الشكل رقم (1) يوضح سعر الدولار الأمريكي بالدينار الليبي حسب اسعار السوق الموازية

بتنفيذ برنامج "سعر الصرف الخاص المعلن" مع بداية عام 1999م، الذي تم بموجبه بيع النقد الاجنبي للاغراض الشخصية والتجارية عن طريق المصارف التجارية، وقد قام المصرف المركزي بالرفع التدريجي من قيمة الدينار الليبي خلال الفترة 1999م-2001م بهدف الوصول الى سعر توازني. ثم خلال العام 2002م تم تعديل سعر الصرف الرسمي ليصبح 0.61 وحدة حقوق سحب خاصة لكل دينار ليبي، ثم في منتصف العام 2003م، تم تخفيض سعر صرف الدينار الليبي ليصبح 0.52 وحدة حقوق سحب خاصة مقابل كل دينار ليبي، وعموماً وبعد أن تمكن المصرف المركزي في العام 2003م من معالجة وتصحيح سعر الصرف والوصول الى سعر توازني، شهدت اسعار صرف الدينار الليبي في السوق الموازي استقراراً تاماً، وقد ترافق ذلك مع إرتفاع اسعار النفط خلال الفترة 2003م-2008م.

ومع بداية العام 2011م ومع حالة عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي، بدأت السوق الموازية في الظهور حيث ارتفع سعر الدولار الى حوالي 1.60 دينار ليبي. ثم عاد سعر الدولار الى الاستقرار في مستوى 1.29 دينار خلال العامين 2012 و2013م، ثم فرضت السوق الموازية أسعارها خلال العام 2014م مع بداية مرحلة اغلاق الحقول والموانئ النفطية الخاصة بتصدير النفط ومشتقاته، حتى وصل المتوسط السنوي لسعر الدولار الأمريكي في السوق الموازي الى حوالي 7.90 دينار خلال العام 2017م.

- السياسة النقدية واستخدام السياسة المالية

مع غياب احدى ادوات السياسة النقدية "سعر الفائدة"، إثر صدور القانون رقم 1 بشأن منع المعاملات الربوية في 07 يناير من العام 2013م، والذي أنهي التعامل بأسعار الفائدة، ودون أن يتم إحلال أو استحداث أي آلية أو

ولعل هناك العديد من الاسباب التي تؤدي غالباً الى ظهور السوق الموازية منها الازمات والاختلالات الاقتصادية والمالية علي مستوى الاقتصاد الكلي [7]، وغالباً ما يتغير سعر الصرف في السوق الموازي حسب شح وندرة العملة الصعبة ومتطلبات قوي الطلب والعرض.

تطور سعر الصرف في السوق الموازي الليبي

يُعرف سعر الصرف بأنه: سعر الوحدة من النقد الأجنبي مقدراً بوحدات من العملة المحلية [14]، ونجد أن هناك من يستخدم هذا التعريف بشكل عكسي، حيث يرى أن سعر الصرف هو سعر الوحدة من العملة المحلية مقدراً بوحدات من العملة الأجنبية. وعليه فاننا في هذا البحث سوف نستخدم التعريف الاول [14]، حيث تمثل بيانات هذا البحث سعر الوحدة الواحدة من الدولار الأمريكي مقيماً بالدينار الليبي.

وعموماً فقد اتسمت الفترة 1970-1980م باستقرار المتوسط السنوي لسعر الصرف في السوق الموازي وتساويه مع سعر الصرف الرسمية بشكل عام وكما هو موضح بالشكل البياني رقم (1). وقد بدأت السوق الموازية في الظهور في حقبة الثمانينات، حيث ادى انخفاض اسعار النفط في الاسواق الدولية الى انخفاض حجم الاحتياطيات من النقد الاجنبي، وهو ما أدى بالدولة إلى اتباع سياسة تقشفية للمحافظة على الاحتياطيات من النقد الاجنبي. الامر الذي نتج عنه ظهور سوق موازية للعملات الاجنبية تتحكم فيه قوى الطلب والعرض. وقد توسع هذا السوق خلال فترة التسعينات التي تميزت بغياب اسواق الاوراق المالية وتعدد اسعار الصرف واستمرار ازدواجية دور مصرف ليبيا المركزي كمالك للمصارف التجارية ومراقب لعملها. وقد حاول المصرف المركزي إصدار العديد من القرارات بهدف تهيئة البيئة لتصحيح اوضاع سعر الصرف ومعالجة السوق الموازية. حيث قام

صورة كافية وواضحة على مدى تأثر هذه التغيرات في نسبة مساهمة القطاعات النفطية وغير النفطية في الناتج المحلي الاجمالي وارتباطها باسعار النفط العالمية كما هو موضح في الشكل رقم (3) الذي يوضح المتوسط السنوي لسعر برميل النفط الخام الامريكى بالدولار الامريكى خلال الفترة 1970-2017 بالاسعار الجارية وكذلك وفقاً للاسعار المعدلة باستخدام مؤشر اسعار المستهلك لاسعار فبراير 2021م الصادرة عن مكتب العمل الامريكى [3]. مع الاخذ في الاعتبار الاختلاف الطفيف في اسعار النفط الليبي عن الخام الامريكى.

وعموماً مع ارتفاع اسعار النفط الدولية وتزايد الكميات المنتجة منه في بداية السبعينات، ارتفعت مساهمة قطاع النفط في الناتج المحلي الاجمالي حتى بداية الثمانينات. ثم مع تراجع أسعار النفط والكميات المنتجة منه خلال النصف الثاني من الثمانينيات وحتى منتصف التسعينيات، الامر الذى ادى الى انخفاض نسبة مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الاجمالي حتى وصل الى حوالي 23% في سنة 1996م، وبالتالي ادى الى انخفاض حجم الاحتياطيات من النقد الاجنبي وساهم في بداية ظهور السوق الموازية. في حين ارتفعت مساهمة القطاع غير النفطي إلى حوالي 77% في سنة 1996م. وقد شهدت الفترة 2000م الى 2012م، مع استثناء سنة 2011، ارتفاع مساهمة قطاع النفط في الناتج المحلي الاجمالي كنتيجة لارتفاع أسعار النفط والكميات المنتجة منه، حيث بلغت حوالي 68.9% و 65.4% في سنة 2005 و2012م على التوالي. بينما يرجع انخفاض مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الاجمالي خلال عام 2011م وخلال الفترة 2014-2017م إلى انخفاض كميات النفط المنتجة نتيجة لإغلاق الحقول والموانئ النفطية الليبية الخاصة بتصدير النفط ومشتقاته وخاصةً في عام 2014م. ومع تحسن الترتيبات السياسية والأمنية خلال عام 2017، عاد الإنتاج النفطي ليقترّب من مستوياته السابقة إلا أنه لم يحافظ على استمراريته طويلاً، حيث هبطت اسعار النفط في عام 2018 الى حوالي 45 دولار للبرميل الواحد، وايضاً هبطت مستويات الإنتاج والتصدير الى مستويات دنيا خلال عام 2020م نتيجة إغلاق الحقول والموانئ النفطية الليبية الخاصة بتصدير النفط ومشتقاته، الامر الذى شكل ضغط على الاحتياطيات الليبية من النقد الاجنبي، وكنتيجة لذلك قام المصرف المركزى الليبي بتخفيض المعروض من النقد الاجنبي عن طريق إغلاق منظومة بيع النقد الاجنبي للاغراض الشخصية

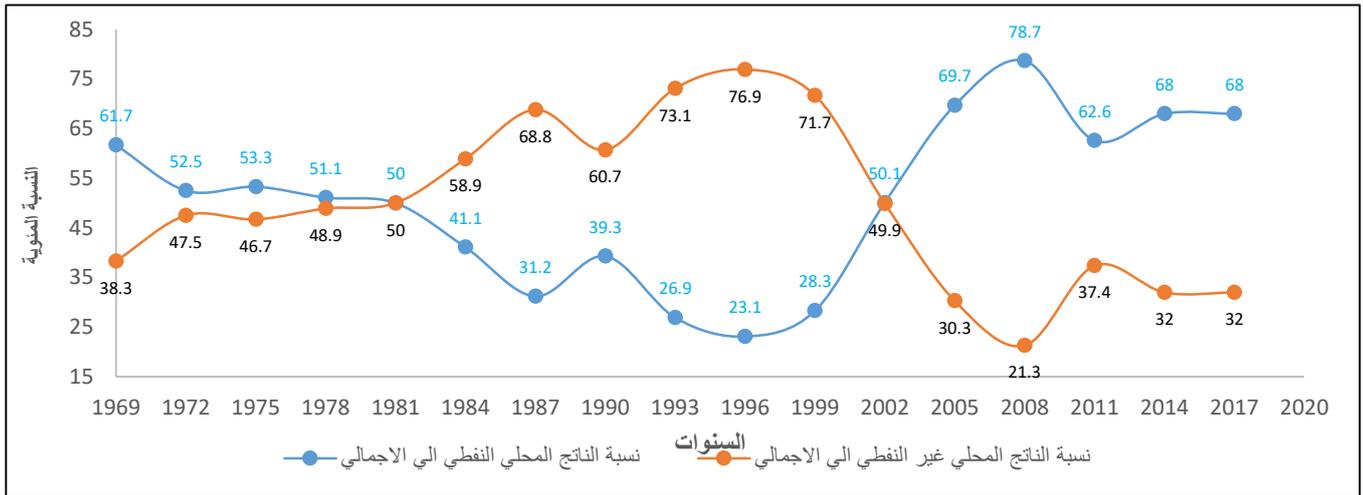
نظام جديد للسياسة النقدية، وبهذا فقد تأثرت فعالية السياسة النقدية للمصرف المركزى بشكل مباشر.

فقد إنتهجت السلطة التنفيذية متمثلة في حكومة الوفاق الليبية في عام 2018م سياسة مالية لمعالجة الاختلال في سعر صرف الدينار الليبي في السوق الموازي وذلك بفرض رسوم ضريبية على بيع النقد الاجنبي تصل الى حوالي 200% من سعره الرسمى وطرحه للبيع في المصارف التجارية، وذلك لتغطية الانفاق العام واطفاء الدين العام وقد ساهم هذا الاجراء في تقليل الفجوة بين ما بين السعر الرسمى والسعر في السوق الموازي، حيث إنخفض المتوسط السنوي لسعر الدولار في السوق الموازي الى 4.5 دينار في 2018م ثم الى 4.15 دينار في 2019م. وقد ظلت هذه السياسة المالية رهينة ببقاء معدلات الانتاج النفطي في مستويات عالية مع ثبات اسعاره العالمية. ومع اغلاق الحقول والموانئ النفطية في بداية عام 2020م، وانهار اسعار النفط العالمية لم يعد بمقدور مصرف ليبيا المركزى تلبية الطلب على النقد الاجنبي، الامر الذى ادى الى إنخفاض المعروض من النقد الاجنبي للاغراض الشخصية والتجارية، وزيادة الضغط على سعر صرف الدينار الليبي واتسعت الفجوة بين سعر الصرف الرسمى، وسعر الصرف في السوق الموازية، حيث عاد متوسط سعر الدولار في السوق الموازي الى الارتفاع مجدداً حتى وصل الى 5.5 دينار وعادت كذلك معدلات التضخم الى الارتفاع مجدداً.

إن واقع الحال في الاقتصاد الليبي يعاني من استفحال لسوق موازية (سوداء) تعكس فجوةً ضخمةً بين السعر الموازي للدينار الليبي والسعر الرسمى، هذه الفجوة التي ازدادت اتساعاً، حيث تعدت في بعض الفترات القصيرة خلال السنوات العشر الأخيرة 500%. وهو ما يعني خمسة أضعاف السعر الرسمى.

خامساً/ محددات الطلب والعرض على العملات الأجنبية بالسوق الموازي الليبي

لعل ما يميز الاقتصاد الليبي هو اعتماده على مورد واحد وهو النفط ومشتقاته، حيث ظل هذا المورد يعاني من تقلبات الاسعار العالمية التى انعكست بصورة مباشرة على مكونات الناتج المحلي الاجمالي وبالتالي أثرت على كمية الاحتياطيات من النقد الاجنبي لدى المصرف المركزى ولعل الشكل البياني التالي رقم [2] الذى يوضح نسبة مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الاجمالي مقارنة مع مساهمة القطاعات الاخرى غير النفطية، يعطى



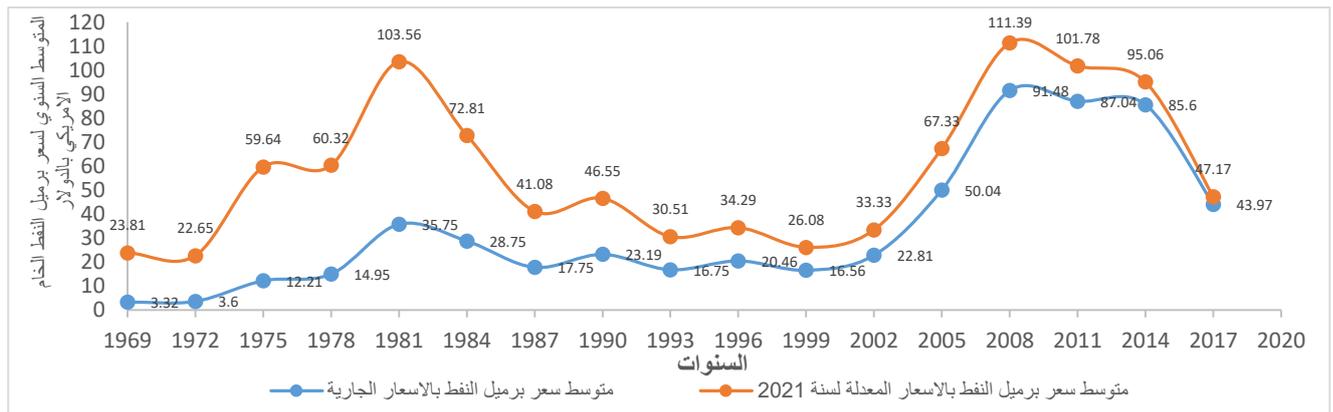
الشكل رقم (2) يوضح تطور مساهمة القطاع النفطي و القطاع غير النفطي كنسبة مئوية الناتج المحلي الاجمالي في ليبيا خلال الفترة 1970-2017

المحلية، الامر الذي جعل من اسعار النفط والكميات المنتجة احدي محددات النقد الاجنبي وأثرت بشكل مباشر على الطلب والعرض على النقد الاجنبي في ليبيا.

ومن هنا يتضح جلياً إن أحد الاسباب الرئيسية في ظهور السوق الموازي في ليبيا هو عدم قدرة المصرف المركزي الليبي على تلبية رغبات طالبي العملة الصعبة، مما يضطرهم إلى البحث عنها خارج قنوات المصرف المركزي وشراؤها بسعر أعلى حال توفرها، وقد تكرر ذلك خلال فترات عديدة منها فترة الثمانينات والتسعينات وخلال سنة 2011م وخلال الفترة 2014-2017م وايضاً مع بداية عام 2020م، وذلك نتيجة لانخفاض اسعار النفط في الاسواق الدولية وايضاً نتيجة لإنخفاض الكميات المنتجة والمصدرة منه. وهو ما يقودنا إلى عرض أهم محددات

وارباب الاسر. ومع نهاية عام 2020م وعودة الانتاج النفطي الى مستويات معقولة نوعاً ما (حوالي مليون برميل في اليوم) واستئناف التصدير وبداية تعافي اسعار النفط العالمية، تحسنت الوفرة في الاحتياطيات من النقد الاجنبي، الامر الذي سمح للمصرف المركزي الليبي للاضطلاع بمسؤولياته الأساسية المتمثلة في إدارة العملة والإشراف على الأعمال المصرفية الى حد ما (رغم الانقسام الحاصل بين المصرفين المركزيين المتنافسين في طرابلس والبيضاء)، حيث تم اعادة تقييم وتخفيض قيمة العملة المحلية واعتماد سعر صرف جديد للدينار الليبي مقابل وحدات السحب الخاصة، وعليه تم تخفيض قيمة الدينار الليبي مجدداً امام الدولار الأمريكي.

وعموماً يمكن القول إن الزيادة في الناتج المحلي الاجمالي الناجم عن ارتفاع اسعار النفط وتزايد الكميات المنتجة منه أدت إلى زيادة الإنفاق ومن ثم الطلب الكلي، وخاصة على الخدمات، مما أدى إلى زيادة مستوى الأسعار



الشكل رقم (3) المتوسط السنوي لسعر برميل النفط الخام الأمريكي بالدولار الأمريكي خلال الفترة 1970-2017 بالاسعار الجارية وكذلك وفقاً للاسعار المعدلة باستخدام مؤشر اسعار المستهلك لاسعار فبراير 2021م الصادرة عن مكتب العمل الأمريكي

محددات الطلب على النقد الاجنبي في ليبيا، حيث أدى ارتفاع اسعار النفط في الاسواق الدولية وايضاً زيادة الكميات المنتجة والمصدرة منه الى زيادة حجم الاحتياطيات من النقد الاجنبي لدى مصرف ليبيا المركزي، الامر الذي اتاح للسلطات الارضية المناسبة للعمل على تحديد وتخفيض الطلب على النقد الاجنبي في السوق الموازي عن طريق زيادة المعروض منه في السوق الرسمي او إتباع اي سياسة اقتصادية اخرى.

الطلب على العملات الأجنبية وأهم محددات عرض العملات الأجنبية في السوق الموازي الليبي.

1- أهم محددات الطلب على العملات الأجنبية في السوق الموازي الليبي:

ارتفاع اسعار النفط او زيادة الكميات المنتجة والمصدرة منه تعتبر احدي

2- أهم محددات العرض للعملة الأجنبية في السوق الموازي الليبي:

إن إنخفاض أسعار النفط أو الكميات المنتجة والمصدرة منه تعتبر احدى محددات العرض على النقد الاجنبي في ليبيا، حيث أدى انخفاض أسعار النفط في الاسواق الدولية وايضاً انخفاض الكميات المنتجة والمصدرة منه الى انخفاض حجم الاحتياطيات من النقد الاجنبي، مما ترتب عليه إتباع الدولة لسياسات تقشفية للحفاظ على هذه الاحتياطيات وتحديد المعروض منه في السوق الرسمي، والتي ادت بدورها الى زيادة الطلب على النقد الاجنبي في السوق الموازي.

سادساً/ الخاتمة

تتضمن الخاتمة مجموعة من النتائج وتفرح حزمة من التوصيات والاقتراحات.

اولاً لنتائج

هناك العديد من الاسباب التي تؤدي غالباً الى ظهور السوق الموازية منها الازمات والاختلالات الاقتصادية والمالية علي مستوى الاقتصاد الكلي.

1. بدأت السوق الموازية في ليبيا بالظهور في حقبة الثمانينات حيث ادى انخفاض أسعار النفط في الاسواق الدولية الى انخفاض حجم الاحتياطيات من النقد الاجنبي، حيث اتبعت الدولة سياسة تقشفية للمحافظة على الاحتياطيات من النقد الأجنبي، وإزدادت هذه السوق اتساعاً مع بداية التسعينيات.
2. نجحت السياسة الاقتصادية التي اتبعتها الدولة في نهاية فترة التسعينات وحتى عام 2003م في معالجة السوق الموازية حيث استقر وتقرّباً اختفى السوق الموازي، وقد ترافق ذلك مع إرتفاع أسعار النفط خلال الفترة 2003م-2008م.
3. عادت السوق الموازية الى الظهور مجدداً في سنة 2011م. واشتدت قوتها مع بداية مرحلة اغلاق الحقول والموانئ النفطية الليبية الخاصة بتصدير النفط ومشتقاته في عام 2014م، وايضاً مع بداية عام 2020م.
4. أشارت الدراسة الي تأثر السوق الموازية للنقد الاجنبي في ليبيا بتقلبات أسعار النفط في الاسواق الدولية، حيث تزدهر هذه السوق في حالة انهيار أسعار النفط او في حالة حدوث إنخفاض كبير في الكميات المصدرة من أو الاثنين معاً.
5. أشارت الدراسة الي وجود سوقين للنقد الاجنبي في ليبيا وهما سوق رسمي يتحدد فيه سعر الصرف من قبل المصرف المركزي وسوق موازية (سوداء) يتحدد فيه سعر الصرف وفقاً لمتطلبات العرض والطلب.
6. صدور القانون رقم (1) لسنة 2013م بشأن منع المعاملات الربوية بتاريخ 07-01-2013م والذي أنهي التعامل بسعر الفائدة، ودون أن يتم إحلال أو استحداث أي آلية أو نظام جديد للسياسة النقدية وبهذا فقد تأثرت فعالية السياسة النقدية للمصرف المركزي بشكل مباشر.
7. إن واقع الحال في الاقتصاد الليبي يعاني من استفحال لسوق موازية تعكس فجوةً ضخمةً بين السعر الموازي للدينار الليبي والسعر

الرسمي، هذه الفجوة التي ازدادت اتساعاً، حيث تعدت في بعض الفترات القصيرة خلال السنوات العشر الأخيرة 500%، وهو ما يعني خمسة أضعاف السعر الرسمي. الامر الذي يشير وبوضوح إلى أن سعر الصرف الموازي يؤثر ويلعب دوراً أساسياً ومحدداً قوياً في استقرار الاقتصاد الليبي.

ثانياً التوصيات

- 1- توصي هذه الدراسة باستخدام الوفرة النقدية الناتجة من صادرات النفط ومشتقاته في البحث والعمل على تنويع الاقتصاد الليبي، ووضع حد لمشكلة هيمنة القطاع الواحد علي الاقتصاد الليبي.
- 2- تطوير القطاع المصرفي بالشكل الذي يضمن ادائه لوظائفه بالشكل المطلوب والتنسيق بين السياسات النقدية وباقي السياسات الاقتصادية في الدولة بالطريقة التي تضمن عدم تعارض السياسات وتضمن السير بخطى مدروسة في سبيل انجاح برامج التنويع الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة.

- 3- الابتعاد عن هيمنة الدولة على النشاط الاقتصادي وسيطرة القطاع العام وترك المجال مفتوح للمنافسة امام الوحدات الاقتصادية الخاصة مع التشديد على الوضوح والشفافية وفق المقاييس والمعايير الدولية لذلك، الامر الذي يدفع نحو تنشيط باقي القطاعات الاقتصادية ويدفع نحو التنويع الاقتصادي من أجل تحقيق تنمية مستدامة.

ثالثاً الاقتراحات

- 1- يقترح هذه البحث دراسة العلاقة بين عرض وأسعار النفط في ليبيا لما له من تأثير علي سعر الصرف.
- 2- يقترح هذه البحث دراسة العوامل الاخرى التي قد تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر في الطلب والعرض على النقد الاجنبي، مثل تمويل العلاج بالخارج والدراسة وخصوصاً علي الحساب الخاص، وتمويل السياحة بالخارج للمواطنين الليبيين، وكذلك تحويلات العاملين بالخارج في السفارات والقنصليات والشركات الليبية بالخارج، وأجور العاملين الأجانب في ليبيا ممن يتقاضون مرتباتهم بالعملة الصعبة كموظفي السفارات والقنصليات الأجنبية وموظفي المنظمات والهيئات الدولية والعاملين بالشركات الأجنبية العاملة في ليبيا.

المراجع

- [1]- سند، حسين. 2018م. اثر تغيرات عرض النقود على الناتج المحلي الاجمالي والتضخم وسعر الصرف في ليبيا خلال الفترة 1980-2018 م، رسالة ماجستير في الاقتصاد، جامعة دمياط، مصر، ص 150.
- [2]- ESCWA report, 2020: an Introductory Study on the Status, Challenges and Prospects of the Libyan Economy. Part I of a Baseline Study for the Libya. /ESCWA/CL6.GCP/2020/TO.3
- [3]- InflationData.com, 2021: Historical Crude Oil Prices, <https://inflationdata.com/articles/inflation-adjusted-prices/historical-crude-oil-prices-table>
- [4]- أديب قاسم شندي، سعر صرف الدينار العراقي والعوامل المؤثرة فيه. مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد الحادي عشر. 2006م.

- [5]- بورعدة حورية، الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر (دراسة سوق الصرف الموازي)، رسالة ماجستير في الاقتصاد، جامعة وهران، الجزائر، 2014م.
- [6]- عبدالله ابراهيم نورالدين، العلاقة السببية بين عرض النقد وسعر الصرف في ليبيا في الفترة 1970-2010، مجلة الاسكندرية للبحوث الزراعية، المجلد الثامن والخمسون، العدد الثاني، 2013م، 149-160.
- [7]- بن قدور على، دراسة قياسية لسعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر (1970 – 2010) ، أطروحة دكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان الجزائر، 2013م، ص 14.
- [8]- المحجوبي، خالد. 2010م. تطور تجارة ليبيا الخارجية مع دول الاتحاد الأوروبي 1985-2008م، أطروحة دكتوراه، جامعة فرحات عباس، الجزائر، سطيف.
- [9]- عطية المهدي الفيتوري، ميزان المدفوعات وقيمة الدينار الليبي، مركز بحوث العلوم الاقتصادية، بنغازي، ليبيا، 1992م.
- [10]- مصرف ليبيا المركزي، التقرير الرابع والأربعون، 2000م، ص 88.
- [11]- مصرف ليبيا المركزي، إدارة البحوث والإحصاء، العيد الخمسون، مرجع سبق ذكره، 2006م، ص 31.
- [12]- بقبق، اسمهان. 2007م. العمليات البنكية غير المشروعة وأثرها على الاقتصاد، الملتقى الوطني حول الاقتصاد غير الرسمي، المركز الجامعي سعيدة، الجزائر.
- [13]- بوعلام، مولاي. 2005م. سياسة سعر الصرف في الجزائر، دراسة قياسية في الفترة (1990:01 – 2003:04)، رسالة ماجستير في الاقتصاد، جامعة الجزائر.
- [14]- احمد، عبدالرحمن، زكي، ايمان. 2007م. الاقتصاديات الدولية، دار الجامعية، 2007م، ص 251